بدعم صعود 9 قطاعات

جلسة خضراء للمؤشرات.. و«العام» يرتفع 30.16 نقطة

أداء أسبوعي متباين بسبب الحالة الضبابية للأسواق العالمية وخاصة الأمريكية

اختتمت البورصة تعاملات أمس الخميس مرتفعة، بدعم صعود 9 قطاعات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 30ر16 نقطة بنسبة 0ر42 في المئة ليبلغ مستوى 7186ر65 نقطة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 51ر75 نقطة ليبلغ مستوى 6109ر86 نقطة من خلال تداول 229 مليون سهم عبر 12418 صفقة نقدية بقيمة 38ر5 مليون دينار (نحو 126 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 25ر88 نقطة أي بنسبة 0ر33 في المئة ليبلغ مستوى 7819ر16 نقطة من خلال تداول 101ر9 مليون سهم عبر 7990 صفقة بقيمة 29ر7 مليون دينار (نحو 97ر2 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 40ر67 نقطة أي بنسبة 0ر70 في المئة ليبلغ مستوى 5866ر24 نقطة من خلال تداول 132ر9 مليون سهم عبر 6165 صفقة نقدية بقيمة 27ر7 مليون دينار (نحو 90ر7 مليون دولار).

وسجلت البورصة تداولات في تعاملات أمس بقيمة 68.26 مليون دينار، وزعت على 331.01 مليون سهم، بتنفيذ 20.41 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 9 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ2.23 %، بينما تراجعت 3 قطاعات في صدارتها السلع الاستهلاكية بـ2.96 %، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر "يونيكاب" ارتفاعات الأسهم البالغ عددها 78 سهماً بنحو 33.33 %، بينما تراجع سعر 31 سهماً في مقدمتها "عمار" بـ7.53%، واستقر سعر 21 سهماً.

وتقدم سهم "ايفا" المرتفع 6.84 % نشاط التداول على كافة المستويات بحجم بلغ 48.33 مليون سهم، وسيولة بقيمة 17.75 مليون دينار، وزعت على 1.51 ألف صفقة.

الأداء الأسبوعي

سجلت المؤشرات الرئيسية للبورصة أداءً متبايناً خلال تعاملات الأسبوع الحالي، متأثرة بمخاوف الركود العالمي، وتراجع أسعار النفط.

أسبوع متباين للبورصة

انخفض مؤسر السوق الأول هامشياً بنسبة 0.04 % أو 2.88 نقطة، مُغلقاً تعاملات الأسبوع الحالي بالنقطة 7819.16، عن مستواه بختام جلسة الخميس السابق بتاريخ 29 أغسطس 2024.

وأنهى مؤشر السوق الرئيسي 50 التعاملات بالنقطة 5866.24، يتراجع أسبوعي 0.65 % يُعادل 38.32 نقطة عن مستواه بالأسبوع المنصرم.

وفي المقابل زاد مؤشر السوق العام بنحو 0.08 % أو 5.73 % مُنيهاً تعاملات الأسبوع الحالي بمستوى 7186.65 نقطة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.65 % رابحاً 39.19 نقطة، إذ أنهى التعاملات بالنقطة 6109.86.

وسجلت الأسهم قيمة سوقية بنهاية تعاملات أمس 42.492 مليار دينار، بزيادة 0.08 % تُقدر بـ34 مليون دينار عن مستواها في الأسبوع الماضي البالغ 42.458 مليار دينار.

وتباينت التداولات، إذ ارتفعت الأحجام 11.68 % إلى 1.53 مليار سهم، بينما تراجعت السيولة 4.40 % عند 309.43 مليون دينار، وانخفضت الصفقات 2.4 % لـ84.91 ألف صفقة.

وعلى المستوى القطاعي فقد تراجع 5 قطاعات على رأسها الطاقة بـ1.08 %، بينما ارتفع 8 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بـ7.18 %.

وبشأن الأسهم، فقد تصدر سهم "الصفاة" التراجعات بـ15.81 %، بينما جاء "يونيكاب" على رأس الارتفاعات بـ48.84 %.

كما تصدر سهم "أرزن" المرتفع 12.22 % نشاط الكميات بـ159.19 مليون سهم، بينما جاء "ايفا" على رأس السيولة بقيمة 49.39 مليون دينار، بنمو 9.33 %.

قال نائب رئيس أول-إدارة البحوث والإستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست، إن البورصة شهدت أداءً متذبذباً هذا الأسبوع ولم يسجل كلا من المؤشر العام للسوق ومؤشر السوق الأول أي تغيير يذكر.

وذكر رائد دياب "أن البورصة تأثرت بحالة الضبابية التي سادت الأسواق العالمية وخاصة الأمريكية حول الاقتصاد والمخاوف من حدوث ركود في أكبر اقتصاد عالمي، إذ أشارت البيانات الأخيرة إلى استمرار ضعف قطاع التصنيع في ظل بقاء أسعار الفائدة مرتفع لفترة طويلة".

وتابع:" هذا ويترقب المستثمرين بيانات اقتصادية مهمة يوم الجمعة حول سوق العمل في الولايات المتحدة والتي من المتوقع أن تعطي صورة أوضح حيال خطوة الفيدرالي الأمريكي في اجتماعه يوم 18 من هذا الشهر وما إذا سيلجأ إلى خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أم 50 نقطة أساس".

ولفت إلى أن تلك الخطوة ستؤثر بالطبع على الأسواق وتنعكس على معنويات المستثمرين في المنطقة الخليجية والكويت، كما تتأثر معنويات المستثمرين بتراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة مع حالة الضعف في الاقتصاد الصيني ووفرة المعروض.

وتوقع دياب أن تكون الفترة القادمة مليئة بالتذبذبات؛ لحين وضوح الصورة أكثر حيال النمو الاقتصادي العالمي وقرارات البنوك المركزية وأسعار النفط والوضع الجيوسياسي في المنطقة.

عبر استثمارات في مختلف القطاعات

الشركات الكويتية تقتحم السوق السعودي بقوة

عبدالله المفرج

عبدالرزاق المطوع

محمد أبل

يشهد السوق السعودي في الأعوام الأخيرة حضورا لافتا لعدد كبير من الشركات الكويتية عبر استثمارات في مختلف القطاعات بشكل يساهم في نمو الاقتصاد السعودي وتنوعه بقدر مساهمته في تعزيز ازدهار القطاع الخاص الكويتي ويعد إضافة إلى سجلها الاستثماري الرائد في المجالين الاقتصادي والتجاري.

ولا ينحصر نجاح الشركات الكويتية المستثمرة داخل السوق السعودي في قطاع محدد فقد شملت بصمات نجاحها قطاعات عدة كالإنشاءات والتشييد والنقل والخدمات اللوجستية إضافة إلى قطاعات الأغذية والتكنولوجيا وتجارة التجزئة.

وبالنظر إلى السياسات الاستثمارية المتميزة في المملكة وما اتخذته من خطوات متسارعة في مجالي التنمية الاقتصادية والاستثمار نجد أن لها آثارا إيجابية في خلق بيئة اقتصادية فاعلة وجذب رؤوس الأموال الكويتية.

ويؤكد قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار الكويتية الصادر في يونيو الماضي حول فتح مكتب تمثيلي بالمملكة في إطار تعزيز الروابط الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين ما تشهده السعودية من تطور اقتصادي كبير أدى إلى خلق بيئة وفرص استثمارية جاذبة يسعى مختلف المستثمرين لاقتناصها.

وبهذا الصدد رأى عدد من المستثمرين الكويتيين أن وجود الرؤية الواضحة والتسهيلات المقدمة للمبادرين ولأصحاب رؤوس الأموال عمل على استقطاب استثماراتهم إلى السوق السعودي مشيرين في الوقت نفسه إلى حجم السوق المناسب والبيئة الاستثمارية الملائمة.

فمن جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة (أبيات) الكويتية محمد أبل إن السوق السعودي أصبح جاذبا للمستثمرين من كل مكان وخاصة الكويتيين نظرا للقرب الجغرافي والعلاقات الوطيدة بين الشعبين والتشابه الكبير في تفضيلات المستهلك السعودي والكويتي الأمر الذي جعل المستثمرين ينظرون للسوق "كفرصة جيدة للاستثمار".

وأضاف أبل أن الاقتصاد السعودي الذي يعد الأكبر خليجيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي عززته رؤية (المملكة 2030) التي ظهر كثير من آثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد من ناحية البيئة التشريعية المناسبة وتيسير إجراءات الأعمال والحوافز المقدمة للمستثمرين عن طريق صناديق الإقراض التنموية مثل الصندوق الصناعي والعقاري والزراعي والسياحي.

وأشار إلى الرغبة المستمرة لدى المستثمرين الكويتيين سواء كانت الشركات الكبيرة والصناديق أو المستثمرين الأفراد في مختلف المجالات بالدخول إلى السوق السعودي واستكشاف فرص الاستثمار في القطاعات الصناعية أو التجارية والخدمات.

وذكر أن الجميع يتابع ما تقوم به المملكة من تحسين البيئة الاستثمارية ووضع تشريعات واضحة وتسهيل الأنظمة التجارية والإجراءات الحكومية والتنافسية العالية التي تتمتع بها أنظمة المصارف والبنوك لجذب المستثمرين من الخارج فضلا عن قيام جميع الوزارات والهيئات ذات العلاقة بتسهيل العقبات وتذليل الصعوبات التي قد تواجه المستثمرين.

وبين أهمية الاستضافة المرتقبة للفعاليات العالمية في المملكة مثل (إكسبو الرياض 2030) و(كأس العالم 2034) إلى جانب استضافتها حاليا المعارض والمؤتمرات الدولية "ما يجعل الاقتصاد السعودي في حالة نشاط مستمر بجميع المجالات تنعكس على توفير الفرص الاقتصادية الكثيرة في السوق".

وحول عمل شركة (أبيات) في السوق السعودي قال أبل إن لدى الشركة "خبرة جيدة" في السعودية منذ دخولها عام 2012 باستثمارات تتجاوز 50 مليون دينار (ما يعادل 160 مليون دولار أمريكي) لافتا إلى خطة توسعية تعتزم الشركة القيام بها وضخ استثمارات جديدة في مدن سعودية عدة بمجالات مختلفة منها التجزئة والخدمات اللوجستية والصناعة.

بدوره قال رئيس مجلس إدارة شركة (عصير الضاحية) الكويتية عبدالله المفرج إن السعودية وضعت منذ عام 2015 رؤية واضحة وجادة وشاملة في كل القطاعات بالدولة موضحا أن الشركات الكويتية وبعد مضي أعوام قليلة من تلك الرؤية "استشعرت النمو والنهضة التي تعيش فيها المملكة واهتمامهم بالمستثمر الخليجي والأجنبي من خلال تسهيل الاستثمار بها".

وأضاف المفرج أنه في عام 2017 قرر مجلس إدارة شركة (عصير الضاحية) الدخول إلى السوق السعودي بعد زيارات ميدانية لمدينة الرياض لقياس حجم سوق المطاعم والأغذية بشكل عام "حينها تبين أن السوق في وقتها كان يفتقد التنوع رغم وجود قوة شرائية كبيرة ما سهل قرار الاستثمار دون تردد".

وأشار إلى ما شهدته المملكة منذ عام 2018 من استثمارات كبيرة من الشركات سواء الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة في كل القطاعات لافتا إلى تراجع معدل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة الكويتية إلى السوق السعودي في العامين الأخيرين بسبب ارتفاع حدة المنافسة وزيادة أعداد رواد الأعمال السعوديين في هذا المجال.

وحول مستقبل الاستثمار فس السعودية قال إنه "بناء على لغة الأرقام التي تقيس حجم السوق السعودي فإنه مقبل على مستقبل جيد للاستثمار بحسب تقرير صندوق النقد الدولي الأخير الذي توقع نموا لاقتصاد المملكة يتجاوز 5ر5 في المئة وهو رقم إيجابي".

وأشاد المفرج بما تقوم به السعودية في الأعوام الأخيرة من توفير الخدمات للمبادرين وتسهيل إجراءاتهم في ظل بيئة حكومية إلكترونية "وهو ما دفع أيضا رؤوس الأموال السعودية المحلية للاستثمار بأرقام كبيرة إلى جانب رأس المال الأجنبي".

من جانبه قال المدير العام لشركة (غالية) الكويتية عبدالرزاق المطوع إن السعودية من الأسواق الواعدة والجاذبة ليس على مستوى دول الخليج فحسب بل على المستوى العالمي أيضا مشيرا إلى أن دول الخليج وبينها المملكة "تعيش فترة رواج اقتصادي كبير في ظل اهتمام الحكومات الخليجية نحو تعزيز بيئة الأعمال والاقتصاد وتنويع مصادر الدخل".

وعزا المطوع ذلك إلى الخطوات التي اتخذتها القيادة السعودية في الأعوام الأخيرة من إصلاحات واسعة وتطوير للتشريعات والبنية التحتية نقلت المملكة إلى مصاف الدول الكبرى في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الخارجية.

وأضاف أن المستثمر الكويتي ليس غريبا عن السوق السعودي "فالاستثمارات الكويتية موجودة في المملكة منذ أعوام وهي انعكاس لطبيعة العلاقة بين البلدين على مستوى الحكومات والشعبين كما أن الشراكة المستمرة بين القطاعين الخاص آخذة في الازدهار بالأعوام الأخيرة".

وذكر أنه بحسب البيانات الرسمية التي أعلنت عنها المملكة خلال منتدى (استثمر في السعودية) الذي أقيم بالكويت العام الماضي فإن قيمة الاستثمارات الكويتية في المملكة بلغت 35 مليار ريال سعودي (نحو 9ر3 مليار دولار أمريكي) في مختلف القطاعات.

ورأى أن مشروع سكك الحديد الذي يربط الكويت والمملكة يعد من أهم المشاريع في قطاع النقل الخليجي وهو مشروع ضخم لربط دول الخليج بمنظومة نقل متطورة من شأنها أن تخدم جميع القطاعات والأسواق وتخفض من تكاليف النقل بما سينعكس إيجابا على أسعار السلع كما ستعزز من السياحة الخليجية الداخلية والتي هي من أهم الاستثمارات التي يجب على دول الخليج العمل على تنميتها.

وعن القطاعات الكويتية التي من الممكن أن تستفيد من نهضة السوق السعودي قال المطوع إن القطاع المصرفي الكويتي ينظر إلى السوق السعودي "كسوق واعد" لعمليات التمويل في ظل المشاريع الإنشائية الضخمة التي تتبناها المملكة وعلى رأسها مشروع (نيوم) الذي يمثل جزءا رئيسا من رؤية (المملكة 2030).

اللوغاني: الدول العربية قادرة على تصدر سوق «وقود الطيران المستدام»

جمال اللوغاني

قال الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) جمال اللوغاني أمس الخميس إن لدى الدول العربية فرصا ثمينة لأن تكون من الدول الرائدة في إنتاج وتصدير وقود الطيران المستدام والمنخفض الكربون.

وأكد اللوغاني بمناسبة إصدار المنظمة دراسة جديدة بعنوان (وقود الطيران المستدام والمنخفض الكربون) أن الدول العربية تمتلك بنية تحتية وموارد تمويل لمشاريع الطاقة المتجددة ولقائم متنوعة صالحة لإنتاج الوقود المستدام.

وذكر أن الدراسة تناولت المبادرات الدولية والعربية لإنتاج واستهلاك وقود الطيران المستدام والمنخفض الكربون في إطار الجهود الهادفة إلى خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن قطاع الطيران والمسببة لتغير المناخ.

وأوضح أن تلك المبادرات بلغت نحو 780 مليون طن في العام 2023 أو ما يمثل 5ر2 في المئة من إجمالي انبعاثات العالم متوقعا أن ترتفع إلى نحو ثلاثة أضعاف بحلول العام 2050 لتصل إلى 6ر2 جيجا طن في السنة نتيجة تنامي الطلب على النقل الجوي.

وأشار اللوغاني إلى أنه على الرغم من امتلاك معظم الدول العربية لاحتياطيات كبيرة من النفط والغاز فإن العديد من هذه الدول تقود الطريق لتنويع مزيج الطاقة وتقليل انبعاثات الكربون.

وبين أنه يمكن لمصافي تكرير النفط في الدول الأعضاء بالمنظمة أن تؤدي دورا مهما في إنتاج وقود الطيران المنخفض الكربون بحيث تستفيد من الخدمات المتاحة في المصفاة من مستودعات وخطوط أنابيب وغيرها وصولا إلى خفض تكاليف الاستثمار لإنتاج الوقود المستدام والمنخفض الكربون.

وبين أن العائق الرئيسي أمام إنتاج وقود الطيران المستدام هو التكلفة حيث يتراوح السعر من نحو ضعفين إلى ثمانية أضعاف سعر وقود الطيران التقليدي وأن تحفيز إنتاج وقود الطيران المستدام يتطلب دوافع سياسية كبيرة لسد الفجوة السعرية بين وقود الطيران التقليدي والوقود المستدام.

وشدد على أن الاستثمار في وقود الطيران المستدام والمنخفض الكربون يدعم تحول الصناعة نحو الاستدامة ويدفع التقدم في التقنيات الخضراء الأخرى وأنه نظرا إلى الحاجة إلى كل الخيارات الممكنة لنزع الكربون فإن خياراستخدام الوقود الأحفوري لابد من أخذه بالاعتبار في معادلة مزيج الطاقة وخصوصا وقود الطيران المنخفض الكربون.

وأفاد بأنه من أجل تعظيم طاقة إنتاج الوقود المستدام والمنخفض الكربون تحتاج الدول العربية إلى تنفيذ بعض الإجراءات من أهمها تعزيز التعاون بين صناعة الطاقة وقطاع الطيران وإصدار التشريعات والسياسات الداعمة إضافة إلى تحسين الأداء التشغيلي لمصافي تكرير النفط لتمكينها من تطبيق تقنية المعالجة المشتركة التي تعتمد على تكرير مواد خام متجددة إلى جانب النفط الخام.

وشدد اللوغاني في هذا الصدد على أهمية تخفيض البصمة الكربونية لمنتجات المصافي بهدف إنتاج وقود الطيران المنخفض الكربون مشيرا إلى أن المعالجة المشتركة تعتبر حلا فعالا من حيث التكلفة لتوسيع نطاق إنتاج الوقودالمستدام في المنطقة.

ولفت إلى أن الدول العربية تمتلك فرصة واعدة لإنتاج الوقود الكهربائي وتصديره إلى الأسواق العالمية بأسعار تنافسية نظرا إلى ما تتمتع به من قدرة على إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة بتكاليف منخفضة.

وأشار إلى توافر السطوع الشمسي فيها لفترات طويلة فضلا عن الأراضي الواسعة مما يمكنها من إنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام الطاقة الكهربائية المولدة من مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.